الأنباء
الثلاثاء 27 أكتوبر 2015

الوطني NBK

3,8٪ نسبة التضخم المسجل

«الوطني»: 20٪ ارتفاع أسعار الأسماك خلال أغسطس

زيادة كبيرة في أسعار الأسماك والمأكولات البحرية شهدتها الأسواق خلال شهر أغسطس الماضي وفي الصورة يبدو سوق السمك في شرق شبه خال من الزبائن (قاسم باشا)

قال التقرير الشهري لبنك الكويت الوطني إن معدل التضخم في أسعار المستهلك في الكويت ارتفع خلال شهر أغسطس ليصل إلى 3,8٪ على أساس سنوي من 3,6٪ على أساس سنوي في يوليو وذلك على خلفية زيادات كبيرة في معدل تضخم أسعار المواد الغذائية. وقد تفاوت معدل التضخم بين القطاعات بين التراجع والاستقرار. إذ تراجع معدل التضخم الأساس (الذي يستثني مكون المواد الغذائية) للمرة الأولى منذ ما يقارب العام ولكنه لايزال مرتفعا عند 3,4٪. فقد كان معدل التضخم الأساس مستقرا نسبيا خلال الأشهر الأخيرة تماشيا مع تراجع ضغوطات مكوناته فيما عدا مكون الإسكان. ومن المتوقع أن تساهم كل من قوة الدينار أمام العملات الرئيسية (باستثناء الدولار الأميركي) وتراجع التضخم في معظم المكونات في الحد من زيادة معدل التضخم العام. لذا فإننا نتوقع أن يقترب متوسط معدل التضخم العام من 3,5٪ خلال العام 2015.

مقاطعة الأسماك

وأشار التقرير إلى أن معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية في أغسطس قفز ليصل إلى 5,6٪ على أساس سنوي من 4,1٪ على أساس سنوي في يوليو. وقد ارتفع معدل التضخم على أسعار المواد الغذائية المحلية متأثرا بالارتفاع الحاد في أسعار الأسماك. فقد ارتفعت أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بواقع 20٪ على أساس سنوي في أغسطس من 14,5٪ على أساس سنوي في يوليو. ولكن من المتوقع أن يتراجع التضخم في هذا المكون على المدى القريب بعد حملة مقاطعة شراء الأسماك احتجاجا على الارتفاع الحاد مما أدى إلى انخفاض الأسعار. ومع تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية ستكون الضغوطات على التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية محدودة خلال الأشهر القادمة. فقد تراجعت أسعار المواد الغذائية العالمية بنحو 15٪ على أساس سنوي في أغسطس وفق الإدارة المركزية للإحصاء ووكالة البحوث السلعية.

الضغوطات التضخمية

وأضاف التقرير أن معدل التضخم في خدمات المسكن كان مصدراً أساسيا للضغوطات التضخمية خلال الاثني عشر شهرا الماضي ولكننا نتوقع تراجع تلك الضغوطات. فقد ارتفع التضخم في هذا المكون إلى أعلى مستوى له منذ ست سنوات ونصف عند 6,5٪ على أساس سنوي في يونيو. فقد شهد هذا المكون، المتمثل في أغلبيته من الإيجارات السكنية، زيادات في الربع الأخير من العام 2014 والربع الأول من العام 2015 إلا انه من المتوقع أن تنحسر تلك الضغوطات.

واستمر معدل التضخم في كل من مكون الملابس والأحذية ومكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بالتراجع خلال شهر أغسطس. فقد تراجع مكون الملابس والأحذية خلال أغسطس بصورة أكبر بواقع 1,8٪ على أساس سنوي. إذ يشهد التضخم في هذا المكون وتيرة تراجع ملحوظة بعد الارتفاعات الحادة التي شهدها هذا المكون خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. كما كان لقوة الدينار دور كبير في زيادة هذا التراجع (حيث إن معظم السلع في هذا المكون مستوردة). وتراجع أيضا معدل التضخم في مكون المفروشات ومعدات الصيانة ليصل إلى 3,8٪ على أساس سنوي في أغسطس من 4,2٪ على أساس سنوي في يوليو.

السلع والخدمات

وقال التقرير إن معدل التضخم في مكون السلع والخدمات الأخرى استمر أيضا بالتراجع في أغسطس. إذ يشهد معدل التضخم تراجعا ملحوظا في هذا المكون الذي يشمل أسعار مستحضرات التجميل والمصوغات والمجوهرات وبعض تكاليف الأعمال. وممكن أن يعزى التراجع في هذا المكون أيضا إلى قوة الدينار، كون معظم السلع في هذا المكون مستوردة.

وشهد معدل التضخم في مؤشر أسعار الجملة ثباتا منذ بداية العام 2015 على خلفية استقرار تكاليف التصنيع وتراجع التضخم في استغلال المحاجر. وقد أظهرت البيانات الأخيرة لتضخم أسعار الجملة تراجعا طفيفا إلى 3,4٪ على أساس سنوي في يونيو على خلفية اعتدال الضغوطات التي ولدها مكونا التصنيع واستغلال المحاجر. وقد قابل بعض هذا التراجع ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك خلال أشهر فصل الصيف. وقد قفزت أسعار الأسماك نتيجة قيام السلطات مؤخرا برفع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية، الأمر الذي قوبل بإطلاق حملة احتجاج ومقاطعة خلال أغسطس حيث من المفترض والمتوقع أن تساهم في تراجع تلك الأسعار. ونتوقع أن يتراجع معدل التضخم في مكون المنتجات الزراعية خلال الأشهر القادمة. ويعد تراجع التضخم في أسعار الجملة مؤشرا مطمئنا لاستقرار معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك وبقائه قريبا من توقعاتنا عند 3,5٪ للعام 2015.

تراجع معدل التضخم الأساس للمرة الأولى منذ عام.. ولكنه لايزال مرتفعاً عند 3,4٪

قوة الدينار وتراجع التضخم في معظم المكونات يساعدان على استقرار التضخم عند 3,5٪

	نسبة التغير الشهري		نسبة التغير السنوي متوسط		متوسط التغير السنوي	
	يوليو 2015	أغسطس 2015	يوليو 2015	أغسطس 2015	2013	2014
الأغذية والمشروبات	0,5	1,8	4,1	5,6	4,0	2,9
السجائر والتبغ	0,3	0,1	1,5	1,5	7,1	7,8
الملابس والأحذية	0,4-	0,4-	1,5-	1,8-	0,1-	2,2
خدمات المسكن*	0,0	0,0	6,5	6,5	3,8	4,4
المفروشات ومعدات الصيانة	0,1	0,2-	4,2	3,8	3,2	4,8
الصحة	0,1	0,1	2,2	1,7	1,2	0,6-
النقل	0,0	0,0	0,4	0,4	1,3	1,5
الاتصالات	0,1	0,1	0,5	0,6	0,0	0,8-
الترفيهية والثقافية	0,1-	0,4-	0,8-	0,9-	1,9	0,9
التعليم	0,0	0,0	4,4	4,4	0,8	4,7
المطاعم والفنادق	0,0	0,0	6,9	6,9	0,5	3,1
السلع والخدمات المتنوعة	0,3-	0,2-	2,0	1,7	2,3	0,7-
المؤشر الأساس**	0,0	0,1-	3,5	3,4	2,3	2,9
المؤشر العام	0,1	0,3	3,6	3,8	2,7	2,9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

مؤشر أسعار المستهلك
(٪ النمو السنوي)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

تضخم أسعار المواد الغذائية
(٪ النمو السنوي)

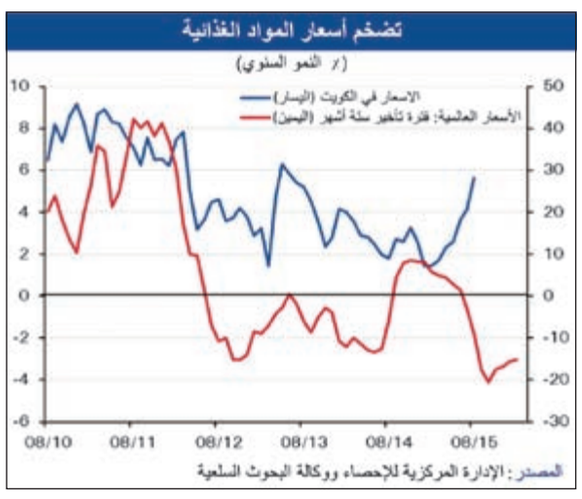

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووكالة البحوث السلعية

التضخم في القطاعات الأخرى
(٪ النمو السنوي)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار الجملة
(٪ النمو السنوي)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

وفد المكسيك زار «الغرفة» لتعزيز العلاقات الاقتصادية

الوزان: نسعى للتعاون مع المكسيك في النفط والغاز

يوسف لازم

لقطة تذكارية تضم أعضاء غرفة التجارة مع وفد المكسيك الزائر (محمد خلوصي)

قال نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان ان لدى القطاع الخاص الكويتي رغبة في تطوير علاقاته الاستثمارية والتجارية مع المكسيك.

وأشار إلى ان حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الكويت والمكسيك لا يرقى الى التطور الموجود في العلاقات السياسية بين الطرفين، وانه من الواجب ان يرتفع مستوى العلاقات التجارية بصورة اكبر.

وأضاف ان المكسيك تعتبر من الدول الواعدة اقتصاديا وعلينا زيادة التعاون التجاري معها لاسيما في مجال النفط والغاز.

وأكد ان الكويت تنتظر زيارة الرئيس المكسيكي مطلع السنة المقبلة، ونأمل ان تكون هذه الزيارة حجر الأساس في تطور العلاقات الاقتصادية مع المكسيك.

يذكر ان الوفد المكسيكي الزائر سيقوم بزيارات رسمية لعدة جهات اقتصادية حكومية لمناقشة سبل تعزيز التعاون التجاري بين البلدين أهمها الزيارة التي سيقوم بها لمؤسسة البترول الكويتية.

من جانبه، قال نائب وزير الخارجية المكسيكي كارلوس ايكازا خلال اجتماعه مع أعضاء من غرفة تجارة وصناعة الكويت ان المكسيك تحتل المرتبة الـ 14 في سلم الاقتصاد العالمي وتعتبر الشريك التجاري الاول للولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف ان إجمالي الدخل القومي للمكسيك يبلغ أكثر من تريليون دولار سنويا، وان الأرقام الرسمية الصادرة من المنظمات الدولية تشير الى ان المكسيك ستصبح ثامن أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050 ما يجعلها كيانا اقتصاديا مهما على خارطة العالم.

وبين ان بلاده ترغب في توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية في كافة المجالات في منطقة الخليج العربي لاسيما مع الكويت لما للطرفين من إمكانيات كبيرة تساعد على تطوير الروابط الثنائية بشكل افضل.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة «بروميكسيكو» للتجارة والاستثمار فرانسيسكو دياز ان التبادل التجاري بين المكسيك والدول العربية محدود ولا يرقى الى المستوى المأمول حيث لا تتعدى صادرات المكسيك للعالم العربي مبلغ 1,17 مليار دولار فيما سجلت واردات الدول العربية اليها مبلغ 1,6 مليار دولار فقط.

وشدد دياز على ضرورة الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، مبينا ان بلاده وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع 64 دولة في حين وقعت اتفاقيات للتكامل التجاري مع 6 دول حتى الآن، داعيا الجانب الكويتي الى زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين.

وأوضح ان اهم صادرات المكسيك هي صناعة السيارات والشاحنات التجارية والخفيفة إضافة الى قطاع النفط والغاز والمواد الغذائية بشتى أنواعها.

وأكد أن بلاده ترحب بأي استثمارات بمجال الطاقة المتجددة ومجال تكرير النفط ومعالجة الغاز الطبيعي وبناء وتشغيل المصافي.

حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الكويت والمكسيك لا يرقى للتطور الموجود في العلاقات السياسية